إدارة الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي ـدراسة حالة شركة سلامة للتأمينات فرع غليزان-

Management of insurance surplus in Takaful insurance companies - Case study of Salama Insurance Company, Relizan Branch-

جميلة بغداوي[1]*، براهيم بوكرشاوي[2]

[1]جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، d.beghdaoui@univ-chlef.dz

[2]جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، b.boukerchaoui@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2021/01/16 تاريخ القبول: 2021/11/14 تاريخ النشر: 2022/01/31

ملخص:

تناولنا في هذه الدراسة إدارة الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي، الذي تتضح من خلاله صورةالتضامن والتكافل بين أفراد المجتمع في دفع الأضرار والتقليل من حجم المخاطر المؤمنة، وذلك بالاعتماد على مجموع الاشتراكات التي تدفع على سبيل التبرع.

وتوصلنا إلى أهمية نظام توزيع الفائض التأميني في تحقيق الموازنة بين مبدأ التكافل، وتحقيق العدالة والمساواة بين أعضاء هيئة المشتركين، مما يساهم في ترسيخ فكرة التأمين التكافلي الإسلامي، ويؤكد مصداقية شركات التأمين التكافلي والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، كما أظهرت الدراسة أن صناعة التأمين التكافلي في شركة سلامة للتأمينات لا تزال ضعيفة وهذا بسبب قلة اعتمادها على أساليب وآليات حديثة ومتطورة في هذا المجال.

كلمات مفتاحية: التأمين التكافلي، صندوق التكافل، الفائض التأميني، شركة سلامة للتأمينات.

Abstract:

In this study we dealt with the management of the insurance surplus in the Takaful insurance companies, through which the image of solidarity and solidarity between members of society is clear in paying damages and reducing the size of insured risks, depending on the total contributions paid as a donation.

We concluded the importance of the insurance surplus distribution system in achieving a balance between the principle of solidarity and achieving justice and equality among the members of the subscribers' body, which contributes to consolidating the idea of Islamic Takaful insurance, And confirms the credibility of the Takaful insurance companies and their commitment to the provisions of Islamic Sharia,The study also showed that the Takaful insurance industry in Salama Insurance Company is still weak and this is due to its lack of reliance on modern and advanced methods and mechanisms in this field.

Keywords : Takaful Insurance, Takaful Fund, Insurance Surplus, Salama Insurance Company

*جميلة بغداوي

1. مقدمة:

يعد قطاع التأمين من القطاعات المهمة في الاقتصاد نظرا للدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية بجميع أشكالها، وقد أظهرت الأزمة العالمية لسنة 2008، والتي أدت إلى انهيار العديد من المصارف ومؤسسات التأمين التقليدية صمودالمصارف ومؤسسات التأمين الإسلامية وبدا تأثرها بالأزمة طفيفا، ويرجع ذلك إلى كون مبدأ عمل هذه المؤسسات يرتكز على تحقيق التكافل والتعاون بين الأفراد والمجتمعات، والاهتمام بالاقتصاد الحقيقي من خلال المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فالتأمين التكافلي يهدف إلى تقديم الخدمات للمستأمن وذلك بتقديم المستأمن اشتراكات متبرعا بها كليا أو جزئيا لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الضرر، ويرتكز الجانب العملي للتأمين التكافلي على الفائض التأميني والذي يمثل الفرق الموجب بين ما تم جمعه من أقساط التأمين وما تم دفعه من تعويضات، ويعتبر الفائض التأميني جزءا مهما وحساسا في شركات التأمين التكافلي في حد ذاتها حيث أصبح وسيلة لتطوير التأمين التكافلي كفكرة استثمارية تساهم في التنمية الاقتصادية.

وتأسيسا على ما سبق تتبادر إلينا إشكالية بحثنا والتي يمكن صياغتها في الإشكالية الرئيسية التالية : **كيف يتم إدارة أموال الفائضالتأميني في شركات التأمين التكافلي؟**

منهج الدراسة :

بهدف فهم وتحليل أهم عناصر الدراسة، سيتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، حيث استخدمنا أداة الوصف في معالجة مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالفائض التأميني وأداة التحليل في دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات فرع غليزان.

أهداف الدراسة : تصبو هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على كيفية إدارة العمليات المالية في شركات التأمين التكافلي؛
- التعرف على آليات توزيع الفائض التأميني؛
- تسليط الضوء على مجالات استثمار الفائض التأميني.

للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى الأهداف المرجوة قمنا بتقسيم البحث إلى محورين على النحو التالي:

2.مدخل نظري حول الفائض التأميني

يتعين علينا الوقوف على حقيقة الفائض التأميني من جهة تكوينه كناتج عن الموازنة بين الموارد والاستخدامات لصندوق التأمين التكافلي، وهو"صندوق له ذمة مالية مستقلة، تديره شركة تأمين مرخص لها على أساس الوكالة بأجر للقيام بتعويض كل مشترك (حامل وثيقة التأمين) من ذلك الصندوق عن الضرر الواقع عليه بفعل حدث محدد في وثيقة التأمين وبالشروط المتفق عليها بين المشترك وشركة التأمين"[1].

1.2 تعريف الفائض التأميني :

أ. لغة: الفائض مصدر من فاض يفيض فيضا، جاء في لسان العرب: "فاض الماء والدمع ونحوهما يفيض فيضا وفيضانا وفيوضا وفيوضة وفيضوضة، السيل: كثر وسال من ضفة الوادي... وفيضا الإناء: امتلأ[2] .

ب. اصطلاحا: ذلك الفرق بين الإيرادات والمصروفات في صندوق التكافل عند نهاية السنة المالية، فإذا زادت الإيرادات عن المصروفات كان الفائض إيجابيا وإذا كان عكس ذلك كان الفائض سالبا.

[1]. محمد علي القري "الفائض التأميني" ورقة مقدمة إلى ملتقى التأمين التعاوني الهيئة الاسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل في الفترة من 20_22 جانفي 2009، (الرياض)، ص4.

[2] المنجد الابجدي، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، دار المشرق، بيروت، الطبعة الثامنة1990، ص748.

ويعرف الفائض التأميني بأنه:" الرصيد المالي المتبقي في حساب المشتركين (حملة الوثائق) من مجموع الأقساط التي قدومها واستثماراتها وعوائد إعادة التأمين، بعد تسديد المطالبات، ورصد الاحتياطات الفنية، وتغطية جميع المصاريف والنفقات[3]."

كما يعرف الفائض التأميني على أنه:" ما تبقى من أقساط المشتركين والاحتياطات وعوائدها بعد خصم جميع المصروفات والتعويضات المدفوعة، أو التي ستدفع خلال السنة، وهذا الناتج ليس ربحا وإنما يسمى الفائض[4] ."

من التعاريف السابقة يتضح لنا بأن الفائض التأميني هو تلك المبالغ أو الأموال المتبقية في صندوق حملة الوثائق المتبرعون بأموالهم، بعد تغطية جميع المصاريف والنفقات خلال السنة المالية، فهو عبارة عن المتبقي في صندوق المشتركين كمحصلة للفرق الموجب بين موارد الصندوق واستخداماته.

2.2معايير احتساب الفائض التأميني:

قد يكون المشترك الواحد مسجلا في عقود تأمين عدة في شركة التأمين ذاتها، ويرجع تحديد نصيبه من الفائض التأميني إلى أمرين، ووفق معايير معينة كالتالي[5] :

أ. المعايير المتّصلة بمجالات التأمين: بحيث تقوم شركات التأمين بعمليات تأمينية مختلفة، (التأمين على البيوت وضد الحريق وعلى النقل البري و البحري و الجوي...وغير ذلك)، وبناء عليه هناك طريقتان لاحتساب الفائض التأميني فيما يتعلق بمجالات التأمين، حيث تعتمد الطريقة الأولى على اعتبار كل أقسام التأمين كمحفظة واحدة، تخصم منها النفقات بأنواعها المختلفة والالتزامات، فيكون الفائض لجميع الأقسام، ويوزع وفق قواعد التوزيع، أما الطريقة الثانية فتعتبر أن لكل قسم محفظة تأمينية قائمة بذاتها، تخصم منها النفقات بأنواعها المختلفة والالتزامات الأخرى ذات العلاقة بالقسم، وذلك بحكم أن كل شكل من الأشكال له خصوصياته، سواء من احتساب الاشتراك أو في احتساب مبلغ التأمين أو في الشروط والاستثناءات، وحتى في حجم المخاطر، حيث :

---

[3]أحمد محمد صياغ،الفائض التأميني في شركات التأمين الاسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في الفترة من 1-2 جوان 2009،دمشق (سوريا) ، ص4.

[4]عجيل جاسم النمشي، الفائض وتوزيعه في شركات التأمين الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في مملكة البحرين في الفترة من 26-27 ماي 2010، ص3 .

[5]ياسمينة إبراهيم سالم، دور الكفاءة التشغيلية في تعزيز تنافسية شركات التأمين التكافلي، دراسة مقارنة بين تجربة دول مجلس التعاون الخليجي والتجربة الماليزية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016، ص76 .

في حالة وجود فائض، يتم توزيعه في ذلك القسم بالذات، حسب قواعد التوزيع، دون السماح لأي تداخل واختلاط بين تلك المحافظ. أما في حالة العجز، يسدد من فائض الأقسام الأخرى، في حين لا يتم توزيع الفائض من ذلك القسم .

ب. المعايير المتصلة بالمشترك: وفق هذا المعيار تأخذ الشركة في الاعتبار ما إذا كان للمشترك عدة عقود في مجالات متعددة في الشركة ذاتها، وهنا يوجد احتمالان لطريقة التعامل معه :

- تنظر الطريقة الأولى إلى صاحب العقود كشخص واحد في مقابل الشركة، فتضم حساباته وتعامل كوحدة واحدة، فيحسب نصيبه من الفائض بمراعاة جميع الاشتراكات التي دفعها، والتعويضات التي أخذها .
- وفي الطريقة الثانية، يجب أن ينظر إلى كل عقد له على حدة، وأشخاص مختلفة في كل مرة، ولا يعامل كمشترك واحد .

3.2قواعد احتساب الفائض التأميني:

هناك طريقتين في عملية احتساب الفائض التأميني، الطريقة الأولى تعتبر كل أقسام التأمين وكأنها محفظة واحدة يخصم منها كل المصاريف بأنواعها المختلفة والالتزامات، ويعامل الفائض على أساس أنه فائض لكل الأقسام.[6] أما الطريقة الثانية فتفرق بين منتجات التأمين المختلفة وتعتبر كل قسم محفظة قائمة بذاتها تخصم منها المصروفات بأنواعها المختلفة ذات العلاقة فقط بالقسم المعني.[7]ويمكن صياغة القواعد الحسابية الخاصة بالفائض التأميني كالآتي [8] :

أ. قاعدة حساب الفائض التأميني الصافي: يمكن إجمالها بالمعادلة التالية:

الفائض التأميني الصافي = الفائض التأمينيالإجمالي + صافي عوائد الاستثمار

الفائض التأميني الإجمالي = الاشتراكات (الأقساط) - [التعويضات (المدفوعة + المستحقة + تعويضات تحت التسوية) + المصاريف التسويقية والإدارية والتشغيلية + المخصصات والاحتياطات الفنية والقانونية]

---

[6] علي محي الدين القره داغي، التأمين الاسلامي، دار البشائر الاسلامية، بيروت الطبعة الثالثة، 2009، ص 334.

[7] عامر أسامة، أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة سطيف، 2014/2013، ص 83.

[8]ياسمينة إبراهيم سالم، مرجع سابق، ص78 .

ب. قاعدة خصم نصيب المتنازلين عن حصتهم: تشبه قاعدة التخارج في الميراث، وهي انسحاب المشترك وطرح نصيبه من أصل المسألة أي من مجموع الحصص .

الفائض بعد خصم نصيب المتنازلين = حصص الفائض الصافي - نصيب المنسحب المتبرع

ج. قاعدة حساب حصة المشترك الواحد من الفائض التأميني: يحسب للمشترك من فائض التأمين بنسبة حصته من أقساط التأمين، وهي مقدار أقساط التأمين التي دفعها مقسومة على مجموع أقساط التأمين كلهاوهذه النسبة تضرب في صافي الفائض التأميني لينتج مقدار حصته من هذا الفائض، وعلى هذا الأساس تكون المعادلة كالآتي [9]:

حصة المشترك من الفائض التأميني = الاشتراك × صافي الفائض

4.2أسس توزيع الفائض التأميني .

تعمل مؤسسات التأمين على تعظيم احتياطاتها الاختيارية خاصة خلال سنوات التأسيس الأولى، ما يقضي بتوظيف الفوائض في مجال تنمية الاحتياطات وتعزيزها،فإذا وجد الفائض على نحو تكون فيه قد تجاوزت الكفاية، فإن هذه الفوائض تتحرر لتصبح فوائض صافية قابلة للتوزيع، وذلك وفق مجموعة معايير فنية تتفاوت شركات التكافل في تطبيقها. وتوجد عدة طرق لتوزيع الفائض التأميني نوجز أهمها فيما يلي[10]:

أ.التوزيع على جميع حملة وثائق التأمين المشتركين في الصندوق: بحيث يشمل التوزيع من حصل على تعويض خلال السنة المالية ومن لم يحصل على التعويض،وتبعا لهذه الطريقة يكون التوزيع على المشتركين وفقا لقيمة الاشتراك الذي دفعه المشترك إلى صندوق هيئة المشتركين .

ب. الاقتصار على من لم يحصل على تعويض أصلا خلال السنة المالية لعقد التأمين: بحيث يشمل التوزيع فقط من لم يحصل على التعويض،وتبعا لهذه الطريقة يكون هناك نوع من التحفيز للمشتركين إلى زيادة الحرص والحيطة من وقوع الضرر على الشيء موضوع التأمين، زيادة على تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين المشتركين .

ج.التوزيع على جميع المشتركين: مع مراعاة تخفيض قيمة مبلغ التعويض الذي حصل عليه من نصيب المشترك من الفائض التأميني الذي يستحقه، وهذا في حالة ما

---

[9] عدنان محمد العساف، الفائض التأميني، أحكامه ومعايير احتسابه وتوزيعه، بحث مقدم إلى مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الاسلامية منه، الأردن 11-13 أفريل 2010، ص 35.

[10] هيثم محمد حيدر، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، ورقة مقدمة إلى ملتقى التأمين التعاوني الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل في الفترة من 20-22 جانفي 2009، الرياض، ص17 .

إذا كان مبلغ التعويض أقل من مبلغ الفائض، أما إذا كان مبلغ التعويض الذي حصل عليه المشترك يفوق أو مساوي لقيمة نصيبه في الفائض التأميني، فإنه لا يستحق شيئا،وتبعا لهذه الطريقة تتحقق الموازنة بين مبدأ التكافل، وتحقيق العدالة والمساواة بين أعضاء هيئة المشتركين .

د.توزيع جزء من الفائض على المشتركين: أما الجزء الآخر فيجري التصرف فيه كما يلي [11]:

- رفعه على صفة احتياطات لتقوية المركز المالي لصندوق التكافل؛
- يحصل عليه المدير على سبيل المكافأة الإضافية .

وتجدر الإشارة إلى أن الاستمرار في توزيع الفائض التأميني أو التصرف به لمصلحة المشتركين في عقد التأمين التكافلي، يساهم مساهمة كبيرة في ترسيخ فكرة التأمين التكافلي الإسلامي، ويؤكد مصداقية شركات التأمين التكافلي والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في تقديمها لخدمات التأمين بمقتضى عقد التأمين التكافلي كبديل شرعي عن عقد التأمين التجاري .

5.2 الأسس التطبيقية لعملية توزيع الفائض التأميني .

يوجد مجموعة من الأسس التطبيقية تؤخذ بالحسبان عند إتمام عمليات توزيع الفائض التأميني ومنها[12] :

- ❖ يتم تحديد نصيب المساهمين مالكي الشركة كنسبة من عائد الاستثمار لأقساط التأمين أو الاشتراكات المقدمة من حملة الوثائق والتي تستثمر على أساس المضاربة، ويضاف العائد إلى صندوق المساهمين والباقي لصندوق حملة الوثائق .
- ❖ عند احتساب الفائض التأميني يعامل المؤمن له سواء (فرد - شركة) معاملة المثل بغض النظر عن اختلاف الدوائر الفنية التي يتعامل معها .
- ❖ الفائض التأميني هو القيمةالمتبقية من الاشتراكات وأقساط التأمين المكتتبة بواسطة الشركة إضافة لحصة حملة الوثائق من أرباح استثمار أقساط التأمين وعوائد عمليات إعادة التأمين .
- ❖ يتم استقطاع الاحتياطات والمخصصات وصولا لصافي الفائض التأميني .

---

[11] فاطمة تواتي بن علي، آليات توزيع واستثمار أموال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي الإسلامي، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04 العدد 02، 2018، ص 230.

[12] محمد فوزي، المبادئ الأساسية لاستثمار الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية،متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.al-shrq.com/opinion/16/11/201 تاريخ الاطلاع: 21/02/2019.

- إيرادات إدارات التأمين في الشركة وحدة واحدة وكأنها محفظة واحدة تخصم منها الالتزامات .
- يوزع الفائض التأميني على جميع حملة الوثائق ويحسب نصيب كل مشترك أو حامل الوثيقة من الفائض المخصص للتوزيع بنسبة قسط التأمين لكل مشترك لإجمالي الأقساط المسددة .

6.2 مجالات استثمار الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي .

يعتبر الاحتفاظ بكل الفائض التأميني أو بجزء منه لتكوين الاحتياطات الفنية، خاصة في بداية عمر الشركة، من بين القرارات الحكيمة لما له من دور في تقوية الملاءة المالية لصندوق التكافل، الذي له حكم الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة عن أموال المشتركين .

و يمكن استثمار الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي بالكيفيات التالية[13] :

أ.استثمار الفائض التأميني على أساس المضاربة: في هذه الحالة الشركة المديرة هي الطرف الذي يقوم بالعمل، وحملة الوثائق هم الطرف صاحب المال، ويكون الربح حصة شائعة تقدر بنسبة مئوية معلومة في حالة تحققه.

ب. استثمار الفائض التأميني على أساس الوكالة بأجر معلوم: في هذه الحالة تكون الشركة وكيلة عن حملة الوثائق في تنمية واستثمار جزء من أموالهم (الفائض)، مقابل نسبة مئوية من الربح المتحقق تماما كالأجر المعلوم مقابل إدارة العمليات التأمينية .

ج. استثمار الفائض التأميني في المجالات الاجتماعية: فقد أثبتت الممارسات العملية لتوزيع واستثمار الفائض التأميني، وأظهرت أن هناك حساب خاص في إدارات شركاء التأمين التكافلي، يسمى حساب وجوه الخير، تنفقه في المجالات الخيرية، وهو ما يساهم مساهمة فاعلة في أعمار وتفعيل دور المؤسسات الدينية كالمساجد ومراكز تحفيظ القرآن، كما يساهم في تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية كالجمعيات الخيرية.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستمرار في توزيع الفائض التأميني أو التصرف به لمصلحة المشتركين في عقد التأمين التكافلي، يساهم مساهمة كبيرة في ترسيخ فكرة التأمين التكافلي الإسلامي، ويؤكد مصداقية شركات التأمين التكافلي والتزامها بأحكام

[13] أحمد محمد صباغ ، مرجع سابق، ص7 .

الشريعة الإسلامية في تقديمها لخدمات التأمين بمقتضى عقد التأمين التكافلي كبديل شرعي عن عقد التأمين التجاري.

3.دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات فرع غليزان

تعتبر شركة سلامة للتأمينات شركة تأمين مطبقة لمبادئ الشريعة الاسلامية لديها هيئة رقابية شرعية، وبالتالي فهي تحاول مراعاة المعايير الاسلامية والتقيد بالأنظمة التي حدّدها المشرع الجزائري عند تطبيقها للتأمين التكافلي، وأيضا في إدارتها للفائض التأميني.

1.3. تعريف شركة سلامة للتأمينات فرع غليزان .

شركة سلامة للتأمينات فرع غليزان هي إحدى الفروع التابعة لشركة سلامة للتأمينات الجزائر مقرها ولاية غليزان بالضبط في شارع السد، تأسست فيسنة 2018 هي شركة ذات أسهم يقدر رأسمالها الاجتماعي بـ 4500000 دج عند التأسيس. تعتبر إحدى الشركات الرائدة في تقديم حلول تأمينية تكافلية لجميع عملائها حول الولاية متوافقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية [14].

2.3 نشاط شركة سلامة للتأمين بولاية غليزان :

بغرض التعرف على نشاط شركة سلامة للتأمين نتناول فيما يلي عرضا لبعض الإحصائيات المتعلقة بأدائها .

أ.إجماليأقساط التأمين المكتتبة:

من خلال الشكل رقم(1) الذي يوضح تطور مبالغ أقساط التأمين المكتتبة في شركة سلامة للتأمينات بولاية غليزان خلال الفترة (2019-2018). نلاحظ ارتفاع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة بمبلغ قدره0.21252 مليون دينار جزائري حيث سجلت قيمة قدرها 4,72769 مليون دينار جزائري عام 2019 مقابل 4,51517 مليون دينار جزائري عام 2018 أي بمعدل نمو قدره 4,5% ومردّ ذلك هو الزيادة المحصّلة في أقساط كل من التأمين على الحريق والحوادث وتدهور الحالة الصحية، إلا أن هذا النمو لم يكن معتبرا نظرا لانخفاض الثقافة التأمينية بصفة عامة والتكافلية بصفة خاصة لدى الفرد الجزائري والانخفاض في أقساط التأمين لكل من النقل والصناعة والتأمين على السيارات .

[14] معطيات مقدمة من شركة سلامة للتأمينات فرع غليزان.

الشكل (1) : تطور إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في شركة سلامة للتأمين فرع غليزان خلال الفترة (2018-2019) الوحدة مليون دج:

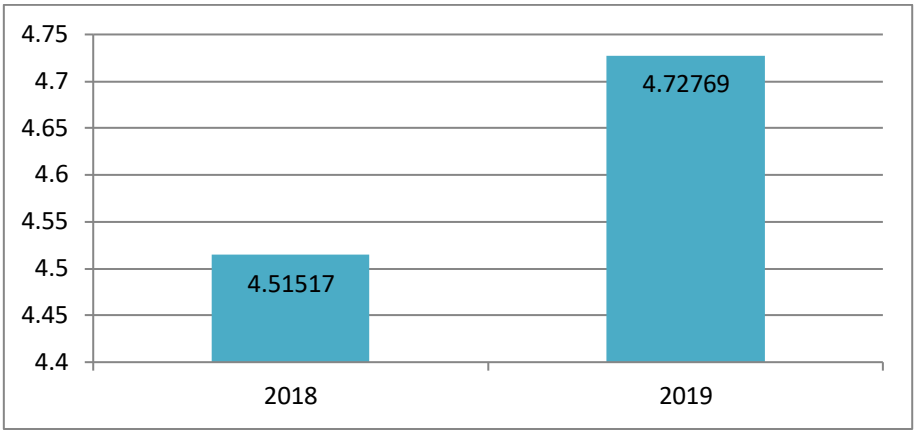

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على وثائق مقدمة من الشركة وباستخدام برنامجExcel

ب.صافي أقساط التأمين المكتتبة:

من خلال الشكل رقم(2)الذي يمثل تطور مبالغ أقساط التأمين المكتتبة في شركة سلامة للتأمين بولاية غليزان خلال الفترة (2018 –2019). نلاحظ أن هناك ارتفاع لصافي أقساط التأمين خلال سنة 2019حيث سجلت مبلغ قدره4,0721 مليون دينار جزائري مقابل 3,9953مليون دينار جزائري خلال سنة 2018بمعدل نمو قدره 1,92%،وهذهالنسبة تعتبر مقبولة لأنهاتقع ضمن المجال (-10% و +30%) إذ أن نسبة التغير الموجبة إذ كانت كبيرة ليست مؤشرا جيدا، إذ تدل على دخول الشركة بشكل مفاجئ في عمليات واسعة النطاق، وهو ما يعني زيادة حجم الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها، وبالنظر إلى نسبة النمو المحققة في شركة سلامة فنجد أنها قد حققت المدى المطلوب مما يعني سلامة التوسع الإكتتابي من عام لآخر .

الشكل (2) : تطور صافي أقساط التأمين المكتتبة في شركة سلامة للتأمين بولاية غليزان خلال الفترة (2018-2019) الوحدة مليون دج

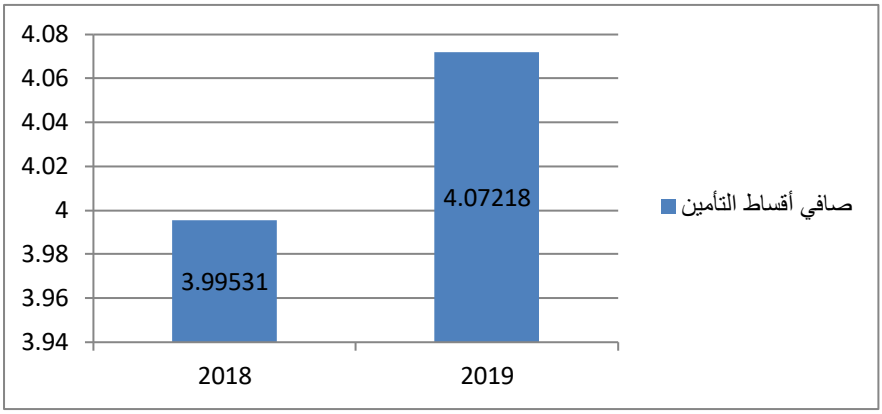

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على وثائق مقدمة من الشركة وباستخدام برنامجExcel

ج.صافي وإجمالي المطالبات المدفوعة:

من خلال الشكل رقم(3) الذي يوضح تطور كل من مبالغ إجمالي المطالبات المدفوعة وصافي المطالبات المدفوعة في شركة سلامة للتأمينات فرع غليزان خلال الفترة (2018 – 2019). نجد أنإجمالي المطالبات المدفوعةقد شهد ارتفاعا طفيفاخلال هذه الفترة، حيث سجلقيمة2,11590 مليون دينار جزائري سنة 2018 لترتفع سنة 2019 بنسبة 1,14% وتصل إلى 2,14019 مليون دينار جزائري، وفي المقابل ارتفع أيضا صافي المطالبات المدفوعة بنسبة 4,61% خلال سنة 2019 حيث بلغت قيمتها2,08168 مليون دينار جزائري مقابل1,98981 مليون دينار جزائري في سنة 2018.

الشكل (3) :تطور صافي وإجمالي المطالبات المدفوعة في شركة سلامة للتأمين بولاية غليزان خلال الفترة (2018-2019)

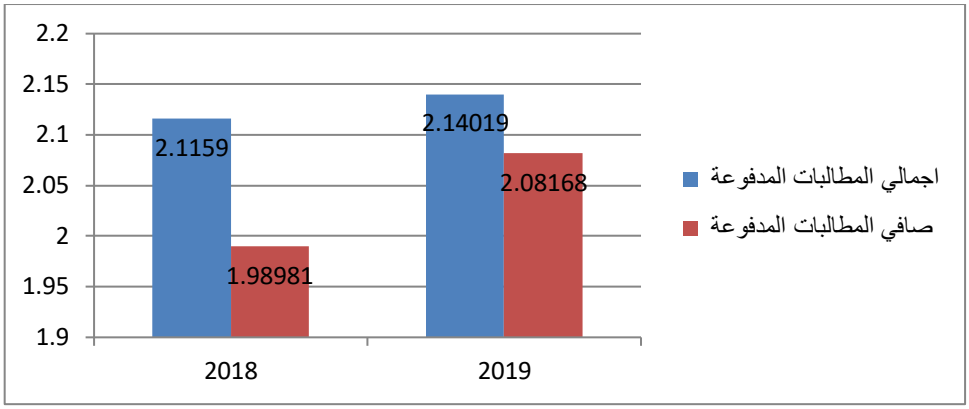

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على وثائق مقدمة من الشركة وباستخدام برنامجExcel

د. معدلالاحتفاظ:

يعد معدل الاحتفاظ مقياسا لأقساط التأمين المكتتب بها التي تحتفظ بها شركة التأمين، معدل الاحتفاظ لشركة سلامة للتأمين خلال الفترة (2018-2019) ضمن الحدود المعقولة وهي أكبر من 50% خلال السنوات المدروسة، حيث نجد أنه قد انخفض من 86,14% سنة 2018 إلى 80,76% سنة 2019حيث شهدت هذه السنة تطورات في إعادة التأمين الخاصة: تأمين الحرائق والحوادث والنقل،وهذا ما يدل على توسع الشركة في عمليات إعادة التأمين مما يعني أن الشركة قد صارت مقيدة بشروط معيدي التأمين وهو ما يتطلب مراجعة حجم عمليات إعادة التأمين.

ه.هامش الملاءة:

يوضح الشكل رقم(4) هامش الملاءة بشركة سلامة للتأمينات لولاية غليزان خلال الفترة (2018-2019)، حيث نجد أنه قد ارتفع من 129مليون دينار جزائري خلالسنة 2018 إلى 173 مليون دينار جزائري خلال سنة 2019مسجلا نسبة زيادة قدرها34%، وهذا التطور راجع إلى تحسن حجم الأقساط المكتتبة في الشركة ويدل على قيام لجنة إدارة مخاطر الشركة بالالتزام بقواعد هامش الملاءة المالية عن طريق تكوين رصيد الضمان لتعزيز قدرتها على تغطية التزاماتهااتجاه المؤمن لهم أو المستفدين من عقود التأمين.

الشكل(4):هامش الملاءة بشركة سلامة للتأمينات لولاية غليزان خلال الفترة(2018-2019) الوحدة مليون دينار

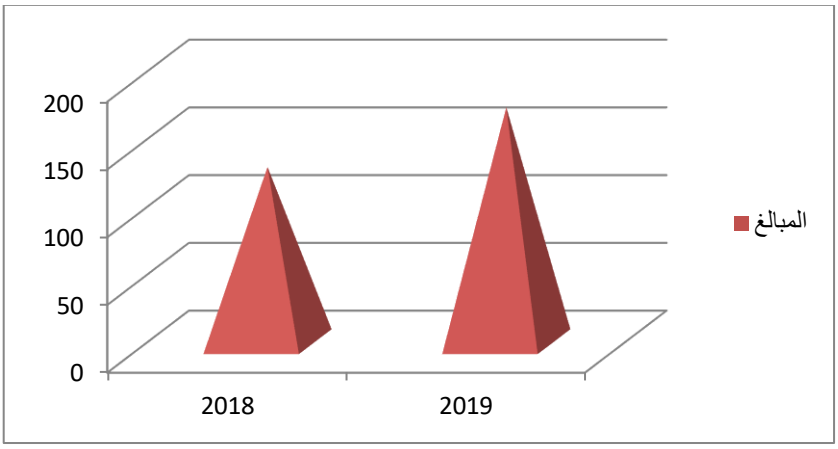

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مقدمة من الشركة وباستخدام برنامجExcel

3.3 استغلال الفائض التأميني بشركة سلامة للتأمين فرع غليزان .

أ.حساب الفائض التأميني:

يتم حساب الفائض التأميني في شركة "سلامة للتأمينات بولاية غليزان "إجمالا، أي على مستوى محفظة تضم كل المخاطر، وهذا من أجل أن تغطي المحافظ ذات الفائض الأكبر عجز المحافظ التي حققت عجزا خلال سنة الاستغلال، ويتم اعتبار نتيجة الاستغلال هي الفائض التأميني في نهاية السنة من أجل التقيد بالأنظمة المسطرة من طرف المشرع، فقد نظم التأمينات وممارستها عن طريق الأمر رقم 07-95 الصادر ب 8مارس1995 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 13، والذي تم تعديله بالقانون 06-04 الممضي في20 فيفري 2006 وحدد أنواع شركات التأمين في الجزائر، وهي إما شركات تعاضدية أوشركات ذات أسهم، وحدد الجانب المالي لكل منهما، وكون شركة "سلامة للتأمينات الجزائر"شركة ذات أسهم فإنها تخضع في جانبها المالي للقانون الخاص بشركات التأمين ذات الأسهم وبالتالي لا يحق لها اعتبار الفرق بين ما تم جمعه من أقساط وما تم دفعه من تعويضات فائضا تّأمينيا بالمفهوم الذي تأخذ به شركات التأمين التكافلي، لا من حيث طريقةحسابه ولا من حيث طريقة استغلاله[15]. والجدول التالي يوضح كيفية حساب الفائض التأميني في شركة "سلامة للتأمينات فرع غليزان"خلالسنتي 2018 ، 2019.

[15]أوموسى ذهبية، فروخي خديجة، طرق استغلال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي - شركة سلامة للتأمينات الجزائر نموذجا- مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12، المجلد 01- 2015، ص71.

الجدول(1): نتيجة الاستغلال للفترة 2018-2019 في شركة سلامة للتأمينات بولاية غليزان.

البيانات	نتيجة الاستغلال لسنة 2018 القيم (مليون دج)	نتيجة الاستغلال لسنة 2019 القيم (مليون دج)
الاشتراكات المتحصلة خلال سنة الاستغلال	1.04	1.235
التعويضات المدفوعة خلال سنة الاستغلال	0.535	0.705
أقساطإعادة التأمين	22.57	21.065
الهامشالتأميني الصافي	532.7	549.665
خدمات خارجية واستهلاكات أخرى	199.105	239.42
أعباء الموظفين	132.8	157.145
ضرائب ورسوم ودفعات مماثلة	28.21	32.335
منتجات أخرى تشغيلية	0.415	2.975
أعباء تشغيلية أخرى	5.745	10.345
استهلاكات, احتياطات وخسائر القيمة	58.75	111.375
استرجاع خسائر القيمة والاحتياطات	00.00	115.87
النتيجة التقنية التشغيلية	108.43	118.105
المنتجات المالية	2.52	15.215
الأعباء المالية	0.66	3.29
النتيجة المالية	1.865	11.92
النتيجة العادية قبل الضرائب		
النتيجة التقنية التشغيلية		
النتيجة المالية	110.295	130.025
الضريبة على الدخل	18.265	37.365

نتيجة الاستغلال	92.025	92.66

المصدر: معلومات متحصل عليها من شركة سلامة للتأمينات بولاية غليزان.

نلاحظ من الجدول رقم (1) أن شركة سلامة للتأمينات فرع غليزان قد حققت فائضا تأمينيا قدر بـــ 92.025 مليون دج سنة 2018 ليعرف نمو طفيفا بنسبة 0.69%خلال سنة 2019مسجلا قيمة 92.66 مليون دينار، مما يعني أن نشاط الشركة لم يعرف توسعا ملحوظا في سوق التأمين الجزائري خلال سنة 2019.

ب. توزيع الفائض التأميني في شركة سلامة للتأمينات :

يتم توزيع الفائض التأميني في شركة "سلامة للتأمينات" كل ثلاث سنوات وهذا من أجل[16]:

- تغطية أي عجز محقق خلال الثلاث سنوات بالكامل؛
- أن تغطي بعض المحافظ التي حققت فائض عجز المحافظ الأخرى؛
- تعظيم قيمة الفائض وبالتالي الحصص التي توزع تكون أكبر؛
-تخفيض قيمة الأقساط.

ويتم توزيع الفائض حسب نسب الاشتراك السنوية فمن دفع مثلا حصصا لمدة ستة أشهر خلال سنة معينة يستفيد فقط من 50% من الفائض المحقق في تلك السنة، كما تلتزم الشركة بالشفافية أثناء التوزيع، حيث تمنح الحق لأي مستأمن بأن يطلب توضيحات عنكيفية احتساب الفائض ومختلف الحسابات. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه من الناحية القانونية عندعدم وقوع الخطر المؤمن منه، فالاشتراك الذي دفعه المستأمن يكون ملكا للشركة لكنشركة "سلامة للتأمينات " تقوم بالتنازل عنه من أجل الالتزام بمبادئ التأمين التكافلي.

ج. استثمار الفائض التأميني في شركة"سلامة للتأمينات الجزائر:"

تتبع شركة "سلامة للتأمين" النموذج المختلط ، فعند استثمارها للأموال تستخدم نموذج المضاربة، أماعند اتخاذ القرارات المختلفة الخاصة بنشاطات التأمين، فهي تستعمل نموذج الوكالة، وتستثمر الشركة كغيرها من شركات التأمين، الفائض التأميني، وهذا من أجل رفع قيمته، مما يؤدي إلى تخفيض قيمة الاشتراكاتالواجبة الدفع إن قررت الشركة الاحتفاظ به، وأيضا تعظيم الحصص عند توزيعه في حالة متى قررت

[16]أوموسى ذهبية، فروخي خديجة، مرجع سابق، ص72.

الشركة ذلك[17]، وتستثمر الشركة أموالها حسب ما ينص عليه القانون أي 50% على الأقل في قيم الدولة، والعائد المكون من هذا الاستثمار يعتبر فوائدا ربوية، بالتالي الشركة لا تعتبرهاموردا، ولا تضاف إلى الفائض، بل تقوم بالتبرع بها للجمعيات الخيرية بحسب ما تمليه عليها هيئة الرقابة الشرعية، كما أن الشركةلا تؤمن مشاريع محرمة شرعا أو شركات تزاول نشاطا محرما، وتقوم بالاستثمار خاصة في بنك البركة، بنك السلام، ومجموعة البركة المصرفيةABG.[18]

5.خاتمة :

لقد تمت معالجة الإشكالية المطروحة في محورين أحدهما نظري والآخر تطبيقي، وكان محور البحث ممثلا في محاولة إجراء دراسة تحليلية حول كيفية إدارة أموال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات فرع غليزان، ومن خلال ما سبق يمكن تقديم حوصلة نتائج هذا البحث وتوصياته على النحو التالي:

- يعتبر الفائض التأمينيالمحور الأساسي الواجب التركيز عليهللنهوضبنشاط شركات التأمين التكافلي، ففي حالة الاحتفاظ به فإنه يقوي الملاءة المالية لصندوق التكافل، أما في حالة توزيعه فيكون بمثابة حافزا لمواصلة النشاط لدى شركات التأمين التكافلي مما يزيد من قدرتها التنافسية؛

- يتم استثمار أموال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي بثلاث كيفيات: على أساس المضاربة، على أساس الوكالة بأجر معلوم، بالإضافة إلى استثماره في المجالات الاجتماعية؛

-يتم حساب الفائض التأميني في شركة "سلامة للتأمينات"إجمالا، أي على مستوى محفظة تضم كل المخاطر، ويتم اعتبار نتيجة الاستغلال هي الفائض التأميني في نهاية السنة؛

- تتبع شركة "سلامة للتأمين" النموذج المختلط، عند استثمارها لأموال الفائض التأميني حيث تستخدم نموذج المضاربة، والوكالة بأجر معلوم؛

- أظهرت الدراسة أن صناعة التأمين التكافلي في شركة سلامة للتأمينات لا تزال ضعيفة وهذا بسبب عدم أخذ الشركة في الحسبان المفاهيم التسويقية الحديثة فيما يتعلق بقياسات اتجاه الأفراد ومفاهيم إرضاء العملاء وتكامل العملية الخدماتية؛

---

[17] هيثم محمد حيدر، مرجع سابق، ص ص: 41-42 بتصرف.

[18] أوموسى ذهبية، فروخي خديجة، مرجع سابق، ص73.

- غياب إطار قانوني خاص بتنظيم صناعة التأمين التكافلي في الجزائر يسمح بتقديم منتجات وخدمات تكافلية بشكل واضح وصريحالأمر الذي يقف كعائق أمام تطور نشاطها وتحسن أدائها؛

ولتطوير آليات عمل أي شركة تأمين تكافلي لابد من التركيز على عدة جوانب منها الجانب الشرعي والقانوني والجانب الفني والمالي من خلال تبني أحدث الأساليب الفنية والتقنية وكذا تأهيل الموارد البشرية والاستثمار الجيد لأموال الشركة وفق أسس شرعية. وتأسيسا على ذلك يمكن صياغة بعض التوصيات التي يمكن لشركات التأمين التكافلي والسلطات أن تتبعها لتطور من آليات عملها :

- ✓ تكثيف الجهود البيعية وتشجيع الاستثمار في المجال العقاري لأن العائد على الاستثمار في هذا المجال يجعل الشركة تتمتع بمركز مالي قوي .

- ✓ تنمية الجانب التسويقي، بغرض نشر الثقافة التأمينية التكافلية بين أفراد المجتمع؛
- ✓ توسيع نطاق توزيع خدماتها التأمينية التكافلية سواء عن طريق البنوك أو من خلال فتح نوافذ لتوزيع خدماتها التأمينية عبر شركات التأمين التجارية؛
- ✓ الحرص على تنمية دور هيئة الرقابة الشرعية وتوزيع الفائض التأميني من خلال التوجيه السليم لاستثماراتها وفق أحكام الشريعة الاسلامية؛
- ✓ ضرورة إصدار قانون جديد ينظم أعمال التأمين التكافلي في الجزائر ويتوافق مع مبادئالشريعة الإسلامية .

6. قائمة المراجع:

الكتب:

- المنجد الابجدي (1990)، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، دار المشرق، بيروت، الطبعة الثامنة.

- علي محي الدين القره داغي (2009)، "التأمين الاسلامي"، دار البشائر الاسلامية، بيروت الطبعة الثالثة.

المؤتمرات والدوريات:

- أحمد محمد صياغ (2-1 جوان 2009)،"الفائض التأميني في شركات التأمين الاسلامية"، بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية،دمشق.
-ذهبية أوموسى ، خديجة فروخي(2015)، طرق استغلال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي شركة سلامة للتأمينات الجزائر نموذجا- مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة الجزائر العدد 12، المجلد 01.
- فاطمة تواتي بن علي (2018)، آليات توزيع واستثمار أموال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي الإسلامي، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر،المجلد 04 العدد 02.
- محمد علي القري (22-20 جانفي 2009)، "الفائض التأميني"، ورقة مقدمة إلى ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الاسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل،الرياض.
-عجيل جاسم النمشي (27-26 ماي 2010)، "الفائض وتوزيعه في شركات التأمين الإسلامي"، بحث مقدم إلى المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين.
- عدنان محمد العساف (13-11 أفريل 2010)، "الفائض التأميني، أحكامه ومعايير احتسابه وتوزيعه"، بحث مقدم إلى مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الاسلامية منه، الأردن.
- هيثم محمد حيدر(22-20 جانفي 2009)، "الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي"، ورقة مقدمة إلى ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، الرياض.

المذكرات والأطروحات:

- عامر أسامة (2014)، أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
-ياسمينة إبراهيم سالم، (2016)،دور الكفاءة التشغيلية في تعزيز تنافسية شركات التأمين التكافلي، دراسة مقارنة بين تجربة دول مجلس التعاون الخليجي والتجربة الماليزية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

المواقع الإلكترونية:

-محمد فوزي، (2019)،المبادئ الأساسية لاستثمار الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية،متاح على الموقع الإلكتروني:
https://www.al-shrq.com/opinion/16/11/201